المحاضرة الثالثة : الفصل بين السلطات

مقدمة

أصبح خضوع الدولة إلى القانون من المبادئ المسلم بها في وقتنا الحاضر، ولا يعني ذلك مجرد خضوع المحكومين في تصرفاتهم بنص القانون وأحكامه بل يتحتم علاوة على ذلك أن تخضع السلطة الحاكمة في مزاولة سلطتها للقانون، وذلك ما يؤدي في نهاية الأمر إلى خضوع الحاكم والمحكومين للقانون على السواء، وهذا ما يعبر عنه بدولة القانون، ويساعد في بلورة وتجسيد هذه الدولة القانونية مبادئ أهمها ***الفصل بين السلطات***.

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد أسس أغلب الدول الحديثة تنظمها معظم الدساتير الليبرالية، خاصة أنه أصبح عقيدة سياسية نتيجة الثورة الفرنسية و مبدأ لا يمكن التخلي عنه، حيث جاء في المادة 16 من إعلان حقوق الإنسان بأن كل مجتمع لا يتوفر فيه مبدأ الفصل بين السلطات ليس له دستور أصلا.

وقد ظهر هذا المبدأ في البداية مع جان لوك في كتابه حكومة المدنية 1690 ثم أخذ به مونتيسكيو وطوره في كتاب له سمي روح الشرائع أو كما هو معروف في بعض المراجع اسم روح القوانين سنة 1748.

أولا : مضمون مبدأ الفصل بين السلطات :

يعني مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتيسكيو خاصة تقسيم وظائف الدولة بين عدة هيئات أو ما أصبح نسميه في الوقت الحالي السلطات: الوظيفية التشريعية والوظيفية التنفيذية والوظيفية القضائية أي سلطة وضع القانون وسلطة تنفيذه وسلطة البث في الخلافات التي تنشأ على مخالفة أحكامه.

ثانيا: مبررات مبدأ الفصل بين السلطات:

لقد أثبتت التجارب البشرية أن امتلاك أي شخص لجميع السلطات والصلاحيات يؤدي دائما إلى التعسف في استعمالها وهذا وبما يرجع إلى طبيعة الإنسان لذلك كان من الضروري إيجاد مبدأ دستور يضمن حد أدنى من التوازنات بين السلطات داخل الدولة، وقد قدم مونتيسكيو مبررا عمليا لهذا المبدأ وهو أن السلطة تضعف السلطة الأخرى أو على الأقل تكبحها مما يؤدي إلى التوازن بين السلطات. وهذا ما من شأنه في النهاية الحفاظ على الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد داخل الدولة لأن هناك عدة جهات تتنافس في أداء وظائفها ولكن في نفس الوقت تتكامل لأن السلطة تراقب السلطة الأخرى.

ثالثا: **تفسير مبدأ الفصل بين السلطات:**

عرف هذا المبدأ عدة تفسيرات مختلفة خلصت إلى وجود نوعين من الفصل المطلق والفصل المرن أدى الأول إلى ظهور النظام الرئاسي والثاني إلى ظهور النظام البرلماني سوف يتم التفصيل في هذين النوعين عن طريق التطرق إلى الأنظمة السياسية المعاصرة، القائمة على هذا المبدأ .

1- محاسن مبدأ الفصل بين السلطات

1- صيانة الحرية ومنع الاستبداد

2- يعتبر خاصية من خصائص دولة القانون.

3- تقسيم الوظائف داخل الدولة والتقليل من العبئ على كل هيئة في تسيير الشؤون العامة.

2- الغرض من الفصل:

يهدف الفصل إلى المساواة بين السلطات والإستقلال بين السلطات، والتخصص أي أن كل سلطة تخص في مجال معين.

نتيجة لمبدأ الفصل بين السلطات ظهرت عدة أنواع من الأنظمة السياسية المعاصرة يتم التطرق لها في المقام الأول كما أن هناك نظام حديث يقوم على أساس تركيز السلطات يدعى النظام المجلسي يتم التطرق له في المقام الثاني.

رابعا : الأنظمة القائمة على أساس الفصل بين السلطات

الأنظمة القائمة على أساس الفصل بين السلطات، كما سبق الإشارة إليه فقد ظهر نوعين من الفصل بين السلطات الفصل المرن، ينشأ عنه النظام البرلماني، الفصل التام ينشأ عن النظام الرئاسي كما ظهر النظام الثالث حسب فقه القانون الدستوري يجمع بين النظامين وهو النظام الشبه الرئاسي.

أ- النظام البرلماني: نشأ هذا النظام من أجل التضييق من الهيمنة المطلقة للنظام الملكي بعد تراجع السلطة الملكية وصعود دور البرلمان في التأثير على دواليب السلطة.

ب-خصائص النظام البرلماني: يقوم النظام البرلماني على خاصيتين أساسيتين هما التعاون والتوازن

1- خاصية التوازن

يكون هذا التوازن إما خارجي بين الهيئة التشريعية والتنفيذية وقد يتحقق داخل كل هيئة.

1-1- **التوازن الخارجي**: يعني التوازن الخارجي أن كل هيئة تملك وسائل التأثير على الهيئة الأخرى ويظهر ذلك من خلال :

- ✓ أن البرلمان يملك حق مراقبة نشاط الحكومة عن طريق العزل بمقتضى ما يسمى بالمسؤولية السياسية للحكومة.
- ✓ بالمقابل : تمثلت الحكومة وسيلة للتأثير على البرلمان من خلال حق حل البرلمان

2 **خاصية التعاون** : بمعنى أن السلطة التشريعية تتعاون مع السلطة التنفيذية في بعض الوظائف وسيتم تقديم مثالين على ذلك:

أ- يمكن للسلطة التنفيذية أن تشارك في الوظيفة التشريعية كالمشاركة في صياغة القوانين

ب- تشارك السلطة التشريعية في الوظيفة التنفيذية مثل: التراخيص المالية، قبول التصرفات الدبلوماسية.

3- أنواع الأنظمة البرلمانية: هناك نوعين:

أ- نظام برلماني ثنائي له ميزتين أساسيتين:

أ1- رئيس الدولة غير مسؤول يحتفظ بسلطات حقيقية.

أ2 مسؤولية الحكومة مزدوجة أمام رئيس الدولة والبرلمان.

ب- النظام البرلماني الموحد له عدة ميزات

ب 1 رئيس الدولة مسؤول ودوره غير فعال

ب 2 الحكومة تكون منبثقة عن الأغلبية البرلمانية وهي مسؤولة أمام الغرفة السفلى

ب 3 الهيئة التنفيذية مزدوجة في القانون ولكن موحدة في الواقع مثل النموذج البريطاني

النظام الرئاسي:

تعتبر الو م أ النموذج الواضح لهذا النظام و يقوم على ركيزتين أساسيتين:

أولا : رئيس الجمهورية منتخب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة ما تجدر الإشارة إليه أن النظام الرئاسي يتناسب من حيث أنواع الحكومات مع النظام الجمهوري، على أساس أن هذا الأخير يقوم على الانتخابات وليس على طريق الوراثة كما يلاحظ أن الرئيس يعتمد على كتاب دولة في نشاطه وليس على الحكومة مشكلة من رئيس حكومة ووزراء.

ثانيا: الفصل التام بين السلطات:

حيث تستقل السلطة القضائية بسياسة وظيفتها وعادة يتم اختيار القضاة عن طريق الانتخاب وبالتالي فهم يتمتعون بحصانة تامة.

كما تستقل من جهة أخرى السلطتين التنفيذية والتشريعية عن بعضهما، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان للانعقاد أو حله، فالبرلمان يمارس صلاحياته باستقلالية تامة، كما يستقل الرئيس بمهامه، فلا يتدخل البرلمان في تعيين الوزراء كما لا يجوز محاسبة الوزراء من طرف البرلمان.

النظام الشبه رئاسي:

إلى جانب النظامين السابقين البرلماني و الرئاسي ظهر نظام ثالث يقوم على أساس الفصل بين السلطات يدعى النظام الشبه الرئاسي وهو نظام يجمع بين النظامين السابقين، فيأخذ بعض الخصائص من النظام

البرلماني مثل: المسؤولية السياسية للحكومة وما ينتج عنها من إجراءات تتعلق بسحب الثقة من الحكومة ولجان تحقيق ملتمس الرقابة.

- كما أنه من الناحية الهيكلية يأخذ من حيث المبدأ بالازدواجية داخل السلطة الواحدة مثل ازدواجية السلطة التشريعية (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ)،ازدواجية السلطة التنفيذية، (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة).

كما يأخذ بعض مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في مجال السلطة التشريعية مثل حق حل البرلمان دعوته للانعقاد و إلخ...

- ويلاحظ على هذا النظام أنه يعتمد على عنصر الانتخاب أساسا في ما يتعلق بإنشاء السلطات مثل انتخاب رئيس الجمهورية كرأس للسلطة التنفيذية، وانتخاب أعضاء البرلمان كممثلين للشعب ضمن السلطة التشريعية ومن أهم الدول التي تأخذ بهذا النظام ، النظام الدستوري الفرنسي، والنظام الدستوري الجزائري، وهذا ما ظهر من خلال الدساتير المتعاقبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مثل ازدواجية السلطة التنفيذية وازدواجية السلطة التشريعية ابتداء من دستور 1996 ويبدو ذلك من خلال مناقشة برنامج الحكومة والتصويت عليه ،وتشكيل لجان تحقيق برلمانية من جهة ومن جهة ثانية يظهر ذلك من خلال حل البرلمان الذي يملكه رئيس الجمهورية، إلى غير ذلك من مظاهر أخذ النظام الجزائري بنموذج نظام شبه رئاسي ويظهر عبر المواد المختلفة الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية.